

مكانة المسنين في المجتمعات

او موسى ذهبية

مدخل تمهيدي :

عتبر القيم خاصية من خصائص المجتمع الإنساني، فالإنسان هو موضوع القيم، وهي عملية اجتماعية تختص بالجنس البشري عموماً وتشتق أهميتها ووظائفها من طبيعة وجوده في المجتمع، فلا وجود للمجتمع الإنساني دون قيم، فهما ظاهرتان متماسكتان أشد التماسك ويشبههما (كروبر) (Kroeber) بأنهما "كسطحي الورقة في تلاصقهما، فإذا نحونا من أي مجتمع إنساني قيمه، فإننا بذلك نكون قد سلخنا عنه بشريته"⁽¹⁾

هذا ويعد النسق القيمي السائد لدى جيل من الأجيال أو لدى فئة من الفئات بمثابة موجه العقل الاجتماعي والمبادئ التي تتمسك بها تلك الفئة صراحة أو ضمناً. كما يعد بمثابة أحد رموز المجتمع وصورة في عقول أفراده، وهو بمثابة الإطار المرجعي الذي يوصل العقل الاجتماعي لغايته وأهدافه.⁽²⁾

وتعد القيم واحدة من القضايا التي دار حولها جدل كبير نتيجة التغيرات والمستجدات في العصر الحديث، ولا سيما مع تنامي موجات العولمة، وما رافقها من تطورات هائلة، وما أحدثه ذلك من تأثير في النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع بشكل عام والنسق القيمي بشكل خاص. وم يكن غريباً أن يتأثر مجال القيم بالمستجدات والتغيرات العالمية، وكان من نتائج هذا التأثير أن انحسرت قيم وظهرت قيم جديدة، فانعكس ذلك كله على التنظيم الاجتماعي والثقافي والإقتصادي للإنسان وعلى أساليب حياته.

وتشهد الثقافة الإنسانية اليوم، وبشكل غير مسبوق باندفاع قيم مادية مبتذلة وزاحفة تفرضها طبيعة التحولات التكنولوجية عبر الانترنت والفضايات والموضة والاتصالات والمؤسسات الثقافية التي تعمل على تعزيز حضور قيم اغترابية تعارض مع القيم التقليدية وتهدد صيرورتها ومضامينها الإنسانية.⁽³⁾

وفي هذا الإطار يتم الحديث اليوم عن الآثار الاجتماعية للتغيرات العالمية المعاصرة حيث يتم التأكيد على أنها ولدت تحولات وتغيرات وتغييرات في النسيج الاجتماعي، مما يعمل على عدم خضوعه للضوابط المعيارية والقيمية التي أحبكته عبر الزمن.⁽⁴⁾

ويمكن تلخيص أهم الآثار التي أحدثتها التغيرات العالمية المعاصرة في المجال الاجتماعي في تراجع دور الأسرة في التنشئة لصالح الإعلام الحديث، فلقد كانت التنشئة عملية ميسورة ومحددة الملامح والمقومات والإجراءات المحددة الأدوار والوظائف، أما في عصر الإنفتاح الذي يعرف أقصى حالته الراهنة في العولمة، فإن التنشئة دخلت في عملية متزايدة التشعب والتعقيد، حيث يتعاظم دور القوى والمؤثرات غير المقننة كالإعلام الفضائي وانفجار كثافة العلاقات الاجتماعية على اختلافها.⁽⁵⁾

كما أصبح الصغار هم المرجعية للكبار فيما يتعلق بالتعامل مع التقنيات الحديثة بحيث ينطلق الاهتمام بقضايا المسنين - كظاهرة عالمية - من الاعتراف بما لديهم من مكانة مميزة في بناء المجتمع المعاصر، ومما لهم من تأثير في مكوناته في مختلف المجالات: الاجتماعية، الثقافية والسياسية باعتبارهم أكثر تشبهاً بالقدم والمحافظة على القيم المتوارثة والأنماط السلوكية المألوفة، في حين تكمن أهمية الشباب بالنسبة للمجتمع فيما يمثلونه الشباب من مصدر للتحديد والتغيير، فهم عادة ما يرفعون لواء التحديث في السلوك والعمل من خلال القيم الجيدة التي يتباهى بها الشباب والتي عادة ما تدخل في مواجهة ما هو سائد من قيم تقليدية.⁽⁶⁾

هذا وقد نشأ شباب اليوم في عصر تعرضت فيه المجتمعات المحافظة للتغيرات العالمية في ظل الحضارة المعاصرة والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يميز أنماط الحياة ووسائلها ومتطلباتها، فوقع الشباب فريسة انفصام الشخصية والصراع بين القيم الموروثة والتقاليد المستوردة، مما أصابهم بالحيرة والقلق والتهيب.⁽⁷⁾

كما تراجعت معدلات التفاعل الأسري وتفككت بنية الأسرة، ولقد أكدت العديد من الدراسات على وجود أزمة قيمية يمر بها المجتمع الإنساني حيث تمثلت مظاهر هذه الأزمة في الخروج على بعض الأعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة وتفضيل القيم النفعية والأنانية، بالإضافة إلى اتساع الهوة في العلاقة بين الآباء والأبناء وتزايد مظاهر التزعة الاستهلاكية لدى الشباب.⁽⁸⁾

وتفككت بنية الأسرة جرى في امتداد تحولات اجتماعية وثقافية عميقة وعاصفة شهدتها المجتمعات وهي في جانب عظيم منها ثمرة لدخول حداثه مرتبكة كان سبيلها نفقا أكثر مما كان طريقا سالكا أمام التقدم، والمظهر المثير لهذا التفكك هو فقدان الأسرة المتزايد لقدرتها على الإستمرار كمرجعية قيمية وأخلاقية للناشئة بسبب نشوء مصادر جديدة لإنتاج القيم وتوزيعها.⁽⁹⁾

وفي هذا الإطار يؤكد حسن عايش على أن الحداثة جعلت من نفسها عدواً للتقاليد حيث كانت العداوة للتقاليد أحد جذور عملية التنوير، ولكن لما كانت الحداثة في بداية التصنيع والتحديث بسيطة، فقد تعايشت مع التقاليد، لكن كل شيء تغير في مرحلة ما بعد الحداثة والتي تسارعت وتيرتها في العقود الأخيرة وزلزلت التقاليد في المجتمعات.⁽¹⁰⁾

والعمليات التحديثية أنتجت نمطا خاصا من الحداثة التي تحلق بالمظهر دون الجوهر وتبني الأطر المادية دون الأطر العقلية وتعبر عن مجالياتها في صور استهلاكية أكثر منها صورا سلوكية.⁽¹¹⁾

هذا وانعكاس التغيرات المستمرة والسريعة على عناصر النظام الاجتماعي عموما والمنظومة القيمية على وجه الخصوص انعكس بدوره على المكانات الاجتماعية للأفراد وتم تحديد معايير عامة يمكن تطبيقها في كل المجتمعات الحديثة، وهي المهنة والدخل والمستوى التعليمي والرموز الاجتماعية، وهذه المعايير هي المسؤولة عن تحديد مكانات الأفراد في المجتمع المعاصر، وعن توزيعهم في أوضاع اجتماعية متتالية. ولأن المكانة الاجتماعية للفرد تتأثر في جميع مراحلها بالقيم السائدة في المجتمع الذي ينتمي إليه، فترى ما هي المكانة الاجتماعية للمسنين في ضوء قيم المجتمع الحديث؟

يقرر (أريكسون) في نظريته للنمو أن المكانة الاجتماعية للمسنين تتحدد حسب الواقع الثقافي وبمنظرة المجتمع لظاهرة التقدم في العمر بشكل عام، الأمر الذي يؤكد أهمية البيئة والقيم والمجتمع والثقافة وانعكاساتها على أوضاع المسنين.⁽¹²⁾

ويؤكد (البهي) هذه الفكرة بحيث يرى أن للنسق القيمي للمجتمع وطبيعة نظراته تأثيره على المسنين وارتفاع مكانتهم أو انخفاضها.⁽¹³⁾ وهذا ما يدل على أهمية الإطار الثقافي والحضاري في الحكم على المسنين سلبا أو إيجابا، فالسياق الاجتماعي الذي يتكون من المعارف الإنسانية والخبرات والتجارب المكونة للقيم والعادات والتقاليد هي التي تحكم سلوك الأفراد وتوجه الجماعات والمجتمع في الحياة. ولما كان لكل مجتمع محدداته المعيارية، وبالتالي إيطاره الخلقي والثقافي وخصوصيته الحضارية كان لا بد أن يختلف وضع المسنين ومكانتهم الاجتماعية، فكيف كانت مكانة المسنين الاجتماعية في المجتمعات التقليدية وقبلها المجتمعات البدائية؟

أولا: مكانة المسنين في المجتمعات البدائية : إن السن هو العامل الرئيسي في فهم البناء الاجتماعي للمجتمعات البدائية التي يقوم تنظيمها الاجتماعي على ما يعرف باسم نظام

طبقات العمر، حيث يقوم نظام التفاضل الاجتماعي بترتيب أعضاء المجتمع وخاصة الذكور منهم على أساس العمر ومرتبة الشيوخ عادة ترتبط بأمور الدين وأداء الشعائر والطقوس بوصفهم أكبر أعضاء المجتمع الأحياء سنا وأقربهم إلى العالم الآخر وأدناهم بالتالي إلى الآلهة المحليين⁽¹⁴⁾.

ولذلك يقوم الشيوخ في المجتمعات التي يقوم تنظيمها الاجتماعي على نظام طبقات العمر بوظيفة أساسية تنحصر في حفظ التوازن الاجتماعي، وتوطيد الضبط الاجتماعي وإقرار الأمن عن طريق الأعراف الموجودة في المجتمع وعلى هذا الأساس يتغلغلون في شتى نواحي الحياة الاجتماعية لتلك المجتمعات⁽¹⁵⁾.

ولقد ساعد التكافل الاجتماعي القائم على الروابط القرابية والعائلية في المجتمعات البدائية، والذي يقضي بإلزام جميع أفراد الوحدة العائلية والقرابية العناية والإهتمام بأمر المتقدمين في العمر في حل مشكلة الشيخوخة في هذه المجتمعات، فالشعوب البدائية لا تنظر إلى التقدم في العمر بوصفه عبئاً ثقيلاً، وإنما تنظر إليه بوصفه إنجازاً متميزاً يجلب على صاحبه الكثير من التبجيل والإحترام، ومن هنا كان تصريف الأمور في المجتمعات البدائية يلقي عادة على عاتق المتقدمين في العمر لأنهم الرؤوس الحكيمة المدبرة⁽¹⁶⁾.

ولذلك نجد أن المجتمعات البدائية الأسترالية الأصل تركيبتها السياسي الأوليغاركي يقوم على التسليم بسلطة كبار السن من أعضاء القبيلة ويطلق على هذا الشكل من الحكومة اسم حكومة الشيوخ (Gérontocratie) حيث يجتمع رؤساء العشائر الطوطمية ويضطلع بمهام للنظر في أمور القبيلة وكذا إقامة الطقوس الشعائرية إلى جانب الواجبات المدنية مثل تصريف شؤون الحياة الاجتماعية إلى حد توقيع العقوبات على كل من يحرق التقاليد القبلية⁽¹⁷⁾.

ويؤكد من ارتفاع المكانة التي يحتلها كبار السن أو العجائز في المجتمع البدائي ظهور وظيفة الساحر الذي يلجأ إليه الناس وقت الأزمات، ولقد قدم لنا الكثيرون من علماء الأنثروبولوجيا كثيراً من الأمثلة المأخوذة من المجتمعات البدائية حيث يمارسون الطقوس السحرية التي تستهدف الإصلاح⁽¹⁸⁾.

ثانياً: مكانة المسنين في المجتمعات التقليدية :

تشكل المجتمعات التقليدية في ثلاثة أنماط رئيسية هي : المجتمعات البدوية، والمجتمعات القروية، والمجتمعات الريفية، وتعد مراحل حضارية قديمة تمثل حياة الإنسان منذ نشأته، وربما

لا تكون متتالية، بل إنها قد تكون في حقبة زمنية واحدة. فلا يخلو تاريخ أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية من نخط من تلك الأنماط في تاريخه القديم، وحتى في عالم اليوم، فلا تزال هناك الكثير من المجتمعات تعيش حياة المجتمعات البدوية والريفية والقروية، رغم التقدم الذي يعيشه العالم اليوم وقد اهتم علماء الاجتماع - بفروعه المتخصصة كعلم الاجتماع البدوي، وعلم الاجتماع الحضري - بتحديد الفروق الخاصة بهذين النمطين من المجتمعات، وتحديد خصائصها الاجتماعية والاقتصادية، وشخصيات أفرادها، التي يمكن إرجاع تاريخها إلى القرن الرابع عشر الميلادي، عندما حدد (ابن خلدون) في مقدمته، الفروق بين البدو والحضر، ولعل من أهم تلك الفروق صغر الحجم، واعتمادها على نظام القرابة، والضبط الاجتماعي غير الرسمي، والعلاقات الأولية بين أفرادها، وتجانس السكان من حيث اللغة، والخصائص النفسية والاجتماعية، وأنماط السلوك، وانخفاض مستوى الحراك الاجتماعي، والتشابه في المهن والوظائف، والشعور بالتضامن الجماعي وغيرها من الخصائص والصفات.⁽¹⁹⁾

وتعد الحياة الاجتماعية في المجتمعات التقليدية بسيطة يسودها الكثير من القيم والتقاليد التي يتوارثها أفراد المجتمع جيلا بعد جيل، ويتمسكون بها لاعتبارات أخلاقية وعرقية، واهتمام تلك المجتمعات بفتاها يعتمد كثيرا على النوع والسن، فلكل فرد من أفراد المجتمعات التقليدية مكانته الخاصة التي تحدد دوره ومسؤولياته التي يقدمها لمجتمعها، وتعد فئة المسنين إحدى الفئات الاجتماعية التي كان لها مكانة خاصة في المجتمعات التقليدية.⁽²⁰⁾

لقد كان للشيخ مكانتهم الاجتماعية في المجتمع اليوناني القديم، إذ كان منهم الفلاسفة والحكماء والشعراء والساسة، وما تزال لهم مكانتهم المرمية في المجتمعات الشرقية بشكل عام، وضعفت هذه المكانة في المجتمعات الغربية المعاصرة، لأنها لا تؤمن إلا بالقيم المرتبطة بالقوة والسرعة والجاذبية، وهي صفات لا تتوافر لجيل الشيخوخة، وكثيرا من المجتمعات التقليدية تعطي اهتماما خاصا للمسن، وتعد أساسا للتمايز الطبقي فيما بين أفرادها، مما أكسبها سمة النظام، لما له من ثبات واستقرار، فضلا عما يقوم به من دور مؤثر في البناء الاجتماعي للمجتمع.

وقد كان كبار السن يقومون بالعديد من الأعمال لجماعتهم، فكانت النساء العجائز يجمعن الغذاء، ويراقبن الأطفال، وكان الشيخوخ من الرجال يبدون النصيح، ويزودون الجماعة بما تحتاجه فيها منزلة اجتماعية بالغة الأهمية، فرب العائلة الممتدة من الذكور تكون له اليد العليا

في كل شيء يخص الجماعة، فهو الذي يتحكم في توزيع السلع والخدمات على أفراد الجماعات القروية، وهو الذي يقرر متى تنتقل قطعان الماشية، أو قطعة الأرض، أو شيء يتعلق بالثروة إلى أفراد العائلة الذين بلغوا مرحلة الشباب. وهو الذي يختار الزوجات والأزواج لأبنائه وبناته. ويستمر في تنظيم حياة أبنائه المتزوجين، وعلى مستوى المجتمع الأكبر فإن كبار السن يشغلون وظائف السلطة السياسية والدينية.⁽²¹⁾

وتصف لنا (مينا فيلد) بعضاً من المزايا التي يتمتع بها المسنين في الأسرة الممتدة الشائعة في المجتمع التقليدي، فتقول: في ظل الحضارة، يؤدي أعضاء الأسرة من الكبار دوراً مهماً، حيث ينظر إليهم بصفتهم معلمين ومستشارين لهم باع طويل في الحكمة والتجربة العلمية في الحياة، كما أن خبراتهم ومهاراتهم المكتسبة على مدار الحياة رئيسية، حيث أنها أسهمت إسهاماً جوهرياً في تقدم أسرهم، وفي تقدم الجماعة بأسرها، وكان من المقبول -كونه أمراً طبيعياً- أن تعيش الأجيال الصغيرة في الجماعة نفسها ليعتونا بما زرعه الأسلاف، وحتى إذا عجز المسن عن الإنتاج لضعفه الجسماني، فإن قيمته داخل الأسرة لا تهتر حيث ينظر إليه دائماً بصفته مثلاً أعلى يحتذى به، ومصدراً للنصيحة المتكاملة، وتعد رعاية الشخص المسن مسؤولية الأسرة الأساسية، وكان الشخص المسن يشارك الأسرة في المسكن طيلة حياته.⁽²²⁾

ويرى (بيتر تاونسند) مزايا أخرى في نظام الأسرة الممتدة، فيقول: "في الأسرة التي تتكون من ثلاثة أجيال، يتم الإفصاح عن حقوق الفرد الأساسية والتزاماته واحتياجاته، وبالتالي يسهل الوفاء بكل منها. كما أن للمسنين مكانة مهمة في الأسر الممتدة، فيشير (دافيس هريدمان) إلى أن: بعض المسنين لا يمكنهم حتى تصور وجودهم بعيداً عن الأجيال الصغيرة، بل إنهم مستغرقون تماماً في حياة أبنائهم اليومية. وقد كانت الأسرة الممتدة تعد جزءاً طبيعياً من المجتمع الزراعي، فكانت الأسر تمتلك الأرض التي تقوم بزراعتها ويتعاون جميع أعضاء الأسرة لإنتاج الطعام، تماماً كما يفعل أفراد القبيلة في اتحادهم لحماية أنفسهم من أي عدو، كما يشارك جميع أفراد الأسرة الممتدة في معالجة الكوارث.⁽²³⁾

ويشير (فيدر): إلى أن للمسنين سلطة كبيرة في الأسرة، لأنهم يسيطرون على الممتلكات والمهن، بالإضافة إلى احترامهم البالغ من قبل أفراد الأسرة، نظراً لمعارفهم وخبراتهم التي يكسبونها على مر السنين"⁽²⁴⁾

ويشير صلاح الفوال إلى أن جماعات كبار السن في القبائل البدوية، جماعات ذات مكانات عالية ومرموقة، بما يتبع ذلك من أدوار مؤثرة في حياة القبيلة كلها، فمنهم الحكام

والمستشارون والحكماء... إلخ، ولم تكتسب جماعات كبار السن هذه المكانة جزافاً، وإنما يعود ذلك إلى ماضي كفاحهم فضلاً عما اكتسبوه من خبرة طويلة تمنحهم الحكمة وسداد الرأي، وتجعلهم كذلك الملجأ والملاذ خصوصاً عند حدوث ما يعكر صفو المجتمع.⁽²⁵⁾

كما نلاحظ في ظاهرة تقسيم العمل في المجتمعات البدوية اعتماداً كبيراً على السن في تحديد المهام والأعمال التي يمكن أن يقوم بها الفرد في منظومة الأعمال داخل محيط المجتمع، التي بدورها تحدد مكانته الاجتماعية داخل مجتمعه، إذ نجد أن كبار السن عادة ما توكل إليهم أعمال الإشراف والتوجيه، وإبداء الرأي وغيرها من المهام التي تعتمد على القدرات الذهنية والعقلية، أكثر من اعتمادها على القدرات الجسمية.⁽²⁶⁾

ولقد كان المجتمع العربي في صورته التقليدية أشد حرصاً وتقديراً للمسنين، وكانت الأسرة تعد وجوده بينهم بركة ورحمة، وكانت حياته ورفاهيته هدفاً يعمل له جميع أفراد الأسرة، ويبدلون قدر طاقاتهم في التخفيف عنهم، ولا يرمون أمراً دون الرجوع إليهم، ولعل بقايا هذه الصور مازالت قائمة إلى حد واضح في الريف العربي، إذ يملك المسنون أراضيهم ومواشيهم، أو على أقل فإن الأسرة تعد المسن مالكا مجازياً لوسائل الإنتاج، أو تنظر إلى خدمته الطويلة على أنها مصدر المشورة في الأمور التي تحتاج إلى المشورة.⁽²⁷⁾

وكانت القيم والعادات والتقاليد في ذلك المجتمع تحث على البر بالوالدين وبكبار السن، كما تشكل ضبطاً اجتماعياً غير رسمي على سلوك الأبناء والأحفاد تجاه الآباء والأجداد.⁽²⁸⁾ والنمط المعيشي الجماعي لذلك المجتمع جعل زمام الأمور الاقتصادية والاجتماعية متمركزة في أغلب الأحوال في يد المسن والمسنّة، بحيث نجد المسن هو الذي يتفق على عقد زيجات أولاده وأحفاده ويحل جميع المشاكل التي تنشأ بين الأجيال والطبقات العمرية الأخرى فضلاً على اتخاذ قرارات توزيع موارد الثروة وعائد الإنتاج بين الأبناء وإسرافه على حل النزاعات داخل الدائرة القرابية وخارجها لأن المسنين هم عواقل ومشايخ ذلك المجتمع لما يتصفون به من قدرة على التمييز واستخدام الحكمة والتريث في معالجة الأمور. أما المسنة فتشرف على تربية بناتها وأحفادها وترعى مصالح زوجات أولادها وتقوم بتحديد أدوار كل منهن في المنزل وتحاول أن تجمع شمل الأسرة وتتمتع بعلاقات قوية داخل الأسرة والعائلة ولا تعرف إلى الوحدة والإنعزال معنى.⁽²⁹⁾

وكانت قيم المجتمع العربي التقليدي الدينية الحضارية دائماً موجهة لمسؤولية الأسرة في رعاية الكبار من أفرادها وتكريمهم، وكان للكبار في تقاليد هذا المجتمع مكان خاص، فهم مصدر

الفخر والإحسان لما يمنحونه من بركة وحكمة وحب خالص⁽³⁰⁾ وما يلزم الإشارة إليه هو أن التكامل في هذا المجتمع هو رباط اجتماعي أكثر من إلزام قانوني لأن روح التكافل والتضامن الاجتماعي هو أقوى من كل الروابط، وأنه إذ احتل نظام الروابط والعلاقات الأسرية فلا داعي للإلتزام بالتقاضي.⁽³¹⁾

والمجتمع الجزائري التقليدي بدوره كان يكن التقدير والاحترام للمسنين، بحيث نجد أن الأب والجد يتمتعان بسلطات واسعة داخل العائلة.

كما أن للمسن الكبير في الأسرة التقليدية الاحترام والإعتبار بين باقي الأفراد وكان له الضمان والأمان الإقتصادي بحيث لا يواجه حاجة مادية، فجميع الأفراد ملزمون نحوه بالعمل والعطاء، كما كان يوفر له الأبناء والأحفاد من الذكور وزوجاتهم وبناتهم سبل الرعاية. فالأب هو الرئيس المحافظ على قيم الأسرة والموزع للأدوار، والجد له مكانة ووضع متميز، فهو القائد الروحي للجماعة العائلية، ينظم فيها أمور تسيير التراث الجماعي وله مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ على التماسك في الجماعة المتزلية⁽³³⁾.

وفي ضوء ما سبق ذكره تعرضنا لواقع المكانة الاجتماعية للمسنين في ظل المنظومة القيمية التقليدية للمجتمعات، واتضح بروز القيم التي ترفع من شأن المسنين ومكانتهم وتفسح لهم المجال لممارسة العديد من الأدوار الاجتماعية، أن الأسرة في المجتمعات التقليدية تتربط أجيالها بما يحكمها من قيم وعادات وتقاليدها، ويسودها التماسك والترابط الذي يزيد من قوته وحدة المكان الذي يضمها، فكانت تقطن في مسكن واحد.⁽³⁴⁾ كما تميزها وحدة الموقف والإتجاه والرأي الذي كان يبدو في مواقفها التفاعلية مع الغير والدفاع العنيف عن أفرادها إذا اختلفوا مع الغير. وكان للمسنين في هذه الأسر دور القيادة والمكانة العالية بين أفرادها كحلقة للتماسك بين أجزاء هذا الكيان الاجتماعي الممتد.⁽³⁵⁾ فماذا عن وضع المسنين في ضوء قيم المجتمع الحديث، وما هي التغيرات الاجتماعية التي أثرت على هذه الفئة في المجتمع الحديث؟

ثالثا: المكانة الاجتماعية للمسنين في المجتمعات الحديثة:

إن الدراسات والأبحاث بينت أن الشيخوخة هي مشكلة إجتماعية قبل أن تكون مشكلة بيولوجية وصحية، وأن جذور المشكلة لا تكمن بالدرجة الأولى في التغير الحاصل في القدرات العقلية والجسدية، بقدر ما تكمن في تغير البيئة الاجتماعية التي تحيط بالمسنين أنفسهم، ومن خلالها يتم التعامل مع الشيخوخة بصفتها قضية، ومع المسنين كونهم بشرا⁽³⁶⁾ فالصعوبات والتعقيدات التي يواجهها كبار السن نابعة أساسا من الوضع الاجتماعي في البيئة

الخريطة التي تعكس اتجاهات الناس وأفكارهم حيال الشيخوخة والشيخوخة وعلى أساسها يتم التعامل معهم، فطبيعة الممارسات العملية حيال المسنين تعكس نوعية القيم السائدة في المجتمع⁽³⁶⁾، ولهذا فإن الشيخوخة في كثير من الأحيان محددة اجتماعيا وثقافيا، أكثر مما هي محددة عمليا وبيولوجيا، إذ لا يوجد حد بيولوجي ثابت ومعتمد يحدد مرحلة وحالة الشيخوخة، ولهذا نجد أن القدرات والخصائص الذاتية ليست هي المحدد الرئيسي للشيخوخة، بل أن نظرة وموقف المجتمع هي التي تحدد ذلك، والتي عادة تختلف وفق ظروف وتأثيرات التغير الاجتماعي الذي يطرأ على الأنظمة القيمية والأنساق الاجتماعية في المجتمع، وعلى بناء الاجتماعي ككل متكامل.

فلقد جلبت المدينة والتحضر والتطور الصناعي يوما بعد يوم نتيجة عوامل الإتصال الثقافي الداخلي والخارجي من خلال كل وسائل الإتصال والوسائط التربوية الأخرى المزيد من التغيرات الاجتماعية، التي تؤثر بدورها بطريقة مباشرة على المسنين وبطرق مختلفة. فقد مر على معظم المجتمعات تقريبا زمان كانت فيه أجيال متعددة تتكون من أسرة واحدة فقط تعيش وتعمل معا، أو على الأقل بالقرب من بعضها البعض أسرة ممتدة. أما اليوم فقد اختلفت الحياة الأسرية كثيرا وتغيرت مكانة الشخص المسن في الأسرة الحديثة⁽³⁸⁾. ومن أهم الأسباب المؤدية لذلك:

- 1- زيادة نسبة المسنين السكانية لارتفاع متوسط العمر وانخفاض معدل الوفيات بين المسنين، نتيجة للرعاية الصحية، والإقتصادية، والثقافية، التي توليها الدولة الحديثة للمواطنين عامة مما ساعد على التزايد المستمر في عدد السكان.⁽³⁹⁾
- 2- الميل المتزايد للإستقلال من الأبناء عن الإعتماد على الآباء أو الإرتباط بالمعيشة المشتركة معهم عندما يصلون لمرحلة الإعتماد على النفس، ويكون لكل من الأجيال القديمة والحديثة مواردها الخاصة من معاشات ومرتبات ودخول فرضتها نظم العمل والحرف.⁽⁴⁰⁾
- 3- تفكك الترابط والتعاطف الأسري وضعفه، بينما كان المجتمع التقليدي يتميز به لأسباب عديدة أهمها:

أ- ما طرأ على المجتمع من تغير نتيجة الإتجاه نحو التحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، وهجرة أهل الريف إلى المدن سعيا وراء الأجور المرتفعة، وتأثير ذلك على تفكك نظام الأسرة الممتدة وكثرة العدد، وضعف سلطة رؤساء الأسر التقليديين.

ب- انتشار التعليم، وعلى الأخص تعليم المرأة التي تركت الحياة المتزلية وخرجت إلى العمل وشعرت بكيائها الإقتصادي بعد أن أصبحت تتقاضى أجرا مساويا لأجر الرجل، وبذلك ظهرت مشكلة المرأة العاملة.

ج- الصراع بين الآباء والأبناء لتمسك الآباء بالعادات والتقاليد القديمة، ومقاومة الأبناء لهذا الاتجاه، وزيادة الاختلاف والتباعد بين أعضاء الأسرة الكبيرة، وهو ما نطلق عليه صراع الأجيال.

د- حجم المسكن الذي أصبح لا يسمح باستيعاب أفراد الأسرة الزوجية، مما أدى إلى انتقال الأسر الزوجية إلى مسكن مستقل خاص، قد يكون بعيدا عن الحي الذي تقطنه الأسرة الأصلية.⁽⁴¹⁾

4- شعور الأقارب بعدم الإلتزام برعاية ذويهم كما كان من قبل وتهربهم من المسؤولية. نتيجة لذلك نجد أنه في هذه الأيام لا تكاد تتكون المجموعة الأسرية إلا من الأسرة الموحدة فقط: زوجان وأطفالهما، وتغير مكان الفرد المسن في الأسرة، ويشير كل من «يوم ويوم» إلى أن أوجه الأسرة الحديثة يدل على أنها تنقلص، وأنها تواجه خطر الإختفاء تماما. وهما ينظران إلى أن الأسرة اليوم على أنها: «ليست فقط صغيرة بل إنها ضعيفة نسبيا كذلك».⁽⁴²⁾

وقد قام كل من (جولد ستين، وبيل) بدراسة التحضر غير المباشر ووضع المسنين في المجتمع الريفي بالعالم الثالث، وكانت المنطقة الريفية موضع الدراسة هي "هيلاميو" في نيبال، ومجتمعها مجتمع يعيش على الزراعة. فوجد أن تركيب الأسرة الممتدة في "هيلاميو" قد تمزق نظرا إلى هجرة العديد من الشباب إلى الهند حيث تتوفر فرص العمل وتتوافر الأموال، وأن المسنين الذين اضطروا للعيش بمفردهم، لم يكونوا سعداء لذلك التحول، ويقول (جولد ستين، وبيل): إنهم يشعرون بحرارة التغيرات الحديثة التي سببت هذا التحول، إلا أنهم أنفسهم عاجزون عن تجاهل تعريفهم الحضاري للتبعية أو تعديله حتى يمكنهم التكيف مع الوضع الجديد، إن توقعات المسنين وطموحاتهم في "هيلامو" لا تتوافق مع الواقع الجديد الذي غمروا فيه، وتكون النتيجة هو الوضع الشاذ للمسنين، فهم أصحاء معوقون، قادرين على الإنتاج، مكتفون اقتصاديا، لكنهم محرومون نفسيا وعاطفيا، وهكذا يرون أنفسهم.⁽⁴³⁾

وقد أظهرت دراسة قامت بها (ألين م. برودي) وزملاؤها عن تغير أدوار المرأة ومساعدتها للآباء المسنين -وجدت أن الأطفال الكبار لا يعتنون في المجتمعات الحضرية عناية كبيرة بآبائهم كما كانوا يعتنون بهم في المجتمعات التقليدية، وتقول: سوف يعاني الآباء المسنون

من حرمان نسي إذا ما قورن ذلك بحالاهم قبل ذلك في الأسرة، فسوف يعيشون في وحدة وليس لهم خيار في ذلك، وسوف يهملون من قبل أحفادهم، وسوف لا يشعر الأطفال الكبار بأي التزامات خاصة نحو أقربائهم المسنين، بل إنهم في الحقيقة سيرسلون بهم إلى المؤسسات إذا كان الآباء لم يعودوا يهتمون بأنفسهم، وحتى إذا كان الآباء المسنون في حالة جيدة، وعلى قدر من النشاط فإن أطفالهم قد لا يشعرون بوجودهم في المنزل وسوف تكون استجابة هؤلاء المسنين الانسحاب الشخصي. ونظرا لأن الآباء المسنين يعرفون أنهم غير مرغوب فيهم، فإنهم سوف يترددون في إزعاج أطفالهم، ومن المؤكد أنهم سوف لا يقومون بأية مبادرة فيما يتعلق بالاتصال بهذه الأسرة الوحيدة الباقية للشخص المسن، وسيكون الزوج -إن وجد- هو العائلة الوحيدة المتبقية للشخص المسن.⁽⁴⁴⁾

أما محمد عبد المنعم نور، فمن خلال استعراضه لبعض الدراسات المرتبطة بالأسرة في ظل التحولات والتغيرات الحاصلة في وظائفها، يكشف عن موقفها اتجاه المسنين، ولعل من أبرزها:

1- انتشار النمط النووي للأسرة: فقد كانت الأجواء الأسرية في الأسرة الممتدة قادرة على استيعاب المسنين في إطارها عما عجزت عنه الأسرة النووية في المجتمع الحديث التي لا تمتد نطاقها إلا لحدود الأبناء وإليهم فقط، ويكون من الصعب عليهم إضافة أعضاء جدد كآباء الآباء وأمهاتهم، وهم عادة من المسنين.

2- اختلاف أشكال العلاقات بين الأجيال تبعا لانتشار هذا النمط، حيث أن التواصل لم يعد ممكنا فيما بينهم، كما كان ذلك ممكنا في النمط الممتد للأسرة.

3- ميل الأبناء للعيش بعيدا عن أهاليهم، وذلك سعيا للاستقلالية، والتمتع بالحرية بعيدا عن تدخل الوالدين.⁽⁴⁵⁾

4- تنامي ظاهرة إلحاق النساء بالوظائف والأعمال، مما يترك البيوت بدون وجود العنصر النشط في رعاية المسنين أثناء ساعات النهار، فقد كان المسن يعتمد عليهن في أوجه الرعاية بصورة رئيسية.

5- الهجرة الريفية إلى المدن المتمثل بهجرة الشباب، وربما يهاجرون مع أسرهم، تاركين المسنين مع ذوبهم في القرى، يواجهون صعوبات حياتهم اليومية الخاصة، ومعتذرين في عدم إمكانية توفير إقامة المسنين معهم في المدينة نظرا لضيق مساحة المساكن الحضرية عادة.⁽⁴⁶⁾

- 6- عدم دخول المسنين في سياق الحياة الأسرية اليومية، مما يجعل الرجوع إليهم والاتصال بهم لا يتم إلا في المناسبات التي يمكن أن تكون سنوية كالأعياد، أو بصورة طارئة كحالات المرض الشديد لدى أحد المسنين.
- 7- كثرة الأعباء الأسرية اليومية، بحيث لا تدع مجالاً لزيارة المسنين في بيوتهم، من قبل أبنائهم وأقاربهم الشباب المنهمكين في أعمالهم، ومتابعة أمور أسرهم المباشرة، والتي تشكل إلحاحاً يومياً.⁽⁴⁷⁾
- 8- تزايد الإنفاق الأسري وإعطاءه الأولوية نظراً لتزايد المتطلبات ومحدودية الموارد بالأسرة، مما لا يدع مجالاً كبيراً للإنفاق على المسنين من الأهل، بما يهم في تخفيف المعاناة عنهم ويشعرهم باهتمام أبنائهم بهم.
- 9- تقلص دور المسنين الإستشاري والمعرفي بالنسبة للشباب، في ظل التقدم العلمي والتقني المتميز الذي يقدم المعلومات، ويوجب عن التساؤلات بسرعة فائقة عبر أجهزة التقنية المتعددة، وهو الأمر الذي قد يسهم في انخفاض مكانة المسنين الاجتماعية، ويقلل من دورهم المرجعي بالنسبة للآخرين.
- 10- اتساع المساحة النفسية والاجتماعية بين المسنين والأجيال اللاحقة، مما يترتب عليه اتجاهات الرفض من قبل الشباب للمسنين، واتجاهات السخط من قبل المسنين على الشباب، لا سيما أن المسنين يبدون اهتمام بالغاً وحساسية مفرطة حين يكونون موضع قبول أو رفض من قبل المحيطين بهم.⁽⁴⁸⁾
- إلا أن أخطر مسبب لانقطاع المسن كلياً عن الحياة الاجتماعية، هو نظرة واتجاهات أفراد المجتمع نفسه إلى الاختلاط الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية مع الأفراد المسنين، فنتيجة للتغيرات المادية وطغيان المنفعة، فإن الناس يفضلون أن يجتمعوا مع أفراد ممن يتوقع الحصول منهم منفعة في المستقبل، وبما أن أغلب المسنين لا يقعون في هذه الفئة المثمرة، نجد أن الناس تبتعد عن مشاركتهم في الحياة الاجتماعية.⁽⁴⁹⁾
- ويؤكد السيد فؤاد أن القيم والتقاليد التي تحترم المسن وتعطيه حقه من الاحترام والرفعة، وتدعو الناس إلى استشارته والتزود من خبرته، فهي التقاليد التي ترفع المكانة الاجتماعية للمسن، وتساعد في توافقه الاجتماعي والنفسي السليم. على العكس من القيم والتقاليد التي لا توفر ذلك، فهي تدعوه إلى إهمال نفسه بعد أن أهمله المجتمع.⁽⁵⁰⁾

كما وضع (برجس-1370هـ/1950م) -الذي يعد أول من قام بذلك- العوامل الإيجابية التي ترتبط بالتوافق الناجح في سنوات العمر الأخيرة، وكان من أهم تلك العوامل، احتفاظ المسن بمكانة إجتماعية مماثلة لتلك التي كان يتمتع بها قبل التقاعد. وأكد أن احتفاظ المسن بدوره الذي كان يؤديه قبل التقاعد -دورا منتجا- أي قيامه بعمل بعد التقاعد، يساعد في عدم افتقاده حياة العمل بعد التقاعد، ويعد عاملا رئيسيا في ارتفاع مكانة المسن، وعاملا إيجابيا لتوافقه مع مرحلة الكبر. (51)

كما عدت (هدى قناوي) تغير المكانة الإجتماعية من أهم العوامل المؤثرة في التوافق الإجتماعي للمسنين، فتغير المكانة الإجتماعية لجيل الآباء سنة بعد أخرى، مع تحولهم إلى أناس ضعفاء، ووجود عادات وتقاليد سيئة، كلها تحد من قدرة المسن على التوافق، وتجعله يزداد اهتمام بمراعاة آراء الناس، ومراعاة القيم والمعايير القائمة، فعندما يرى المسن، أن الناس يرونه عاجزا قليل الحيلة، خائر القوى، فإن ذلك يدعو إلى أن يهمل نفسه بعد أن أهمله من حوله، على العكس من التقاليد التي تحترم السن وتعطي الشيخ حقه من التقدير، وتبحث على استشارته في المهمات، فإنها تساعد على التوافق الإجتماعي الضروري لسعادته. (52)

ويعتبر كما أفا فقدان مكانة العمل مع عدم الارتباط بعمل جديد يخلق فراغا كبيرا في حياة المسن كان يشغله بالعمل، ونظرا إلى قلة التفاعل الإجتماعي يفقد الفرصة في الإشتراك في المناشط الإجتماعية التي كان يشترك بها في السابق مما يؤدي إلى تقليل الفرص للإلتقاء بالأصدقاء والزلاء الذين يشكلون له جزءاً مهما من ماضيه. وأنه كلما تقلصت "منظومة المكانة" وفقد المسن مكانات وأدوارا كانت تستنفذ طاقاته واهتماماته زاد وقت الفراغ لديه وهذا يخلق للمسن كيفية استثمار هذا الفراغ، ويشير (جاك لندن 1388هـ-1968م) أنه عند وضع برامج لرعاية كبار السن في المجتمعات الحديثة، فإنه يجب وضع المركز الوظيفي في الاعتبار، إذ أن المجتمعات الحديثة تعطي المكانة الإجتماعية بناءً على المركز الوظيفي، أكثر من إعطائه مكانة اجتماعية، بناءً على حسه ونسبه كما يحدث تقليدياً، أو بناءً على سماته الشخصية، أو الديانة، أو الإتجاه السياسي، فالمنطق الخاص للعلاقات في المجتمع الحديث يتطلب ربط المركز الإجتماعي ببعض الوظائف الإقتصادية الخاصة المنبثقة عن تقسيم العمل. (53)

وتشير (هورلك) إلى أن الفرد الذي تعود على دور كان يؤديه لسنوات عديدة ثم افتقده فجأة، وأصبح يعاني من بعض الآثار السلبية الناتجة عن هذا التغير السريع في الدور، فإنه قد

يشعر بأنه لا مكانة له، وهو ما أطلقت عليه أزمة الهوية، كما يرى طلعت منصور أن مرحلة التقدم في السن تتأثر بما يتوافر في المجتمع من مكانة للمسنين، فالمجتمع بصفة عامة قد يسمح لهم بمكانة طيبة، وأن تتاح لهم مشاركة اجتماعية وعضوية فعالة في الإنتاج، وتقديم الخدمات للمجتمع داخل مصفوفة من العلاقات المتبادلة مع الآخرين من أبناء المجتمع. وقد يؤدي ذلك إلى شيخوخة ناجحة.⁽⁵⁴⁾ وقد أشار كل من (كوجيل وهولز) (Cowgill, Holmes, 1972/1932) في تفسيرهما لمكانة كبار السن في المجتمعات الصناعية بالمقارنة مع مجتمعات ما قبل التصنيع ما يأتي :

- 1- كلما زاد عدد كبار السن انخفضت المكانة التي يتمتعون بها.
- 2- معدل التغير الاجتماعي في المجتمع الحديث أسرع في تغيره من المجتمعات التقليدية.
- 3- معدل الحراك الجغرافي بين الأفراد في المجتمعات الحديثة أكثر من الناحية الجغرافية ممن هم في المجتمعات التقليدية.
- 4- معدل المتعلمين في المجتمعات الحديثة أعلى منه في المجتمعات التقليدية.⁽⁵⁵⁾

كما توصل (بلمور وونتيجون) "Plmore and hittingon" إلى تحديد جوانب المكانة الاجتماعية لكبار السن من خلال تقصي جوانب من مكانة كبار السن، وهي: الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، والصحي، وتوصلا إلى أن مكانة كبار السن تدنت في هذه الجوانب في الفترة ما بين 1960/1940م. وفيما يتعلق بأبعاد التدرج الاجتماعي الثلاثة وهي: السلطة، الهوية والملكية، فإن كبار السن في المجتمعات الحديثة فقدوا الكثير من مميزاتها، فمع التصنيع والتحضر والعصرية التي غيرت الكثير من السلوك والاتجاهات فقد كبار السن ميزة التمتع بهذه المقومات الثلاثة، وحلت المكانات المكتسبة مكان المكانات الموروثة عندما أصبح للتعليم أهمية كبيرة في إعداد الشباب للمكانات التي سوف يحتلوها في مرحلة الرشد.⁽⁵⁶⁾

وتجدر الإشارة إلى أن التغيرات الاجتماعية تؤثر على جميع الأفراد في المجتمع تأثيرات سلبية وإيجابية، ومع ذلك فكبار السن هم الذين يعانون فيما يبدو أكثر من غيرهم بسبب هذه التغيرات التي تتمثل في المدينة والتحضر والتحويلات التي تلحق ببنية الأسرة، وأنهم غالبا ما يهملون كلما كبر سنهم، ورغم أنهم كانوا في وقت ما أعضاء نشيطين في الأسرة فإنهم قد يعيشون عندما يكبر سنهم حياة الوحدة والهجران القاسية.

وعن تأثير كبير السن بالأنماط الثقافية السائدة في المجتمع نحو الشيخوخة، هناك من أشار إلى أنه ولسوء الحظ، فإن المسنين أنفسهم حملوا الصورة التقليدية عنهم، التي قللت من مكانتهم الاجتماعية في المجتمع الحديث، ويطلقونها على من هم أكبر منهم سناً، ويحاولون التهرب منها أو إخفاءها، مما يجعلهم يعانون عند الوصول إليها،⁽⁵⁷⁾ وأشاروا إلى أن هناك عوامل تدخل في تحديد دخول الإنسان في هذه المرحلة منها:

- 1- الوعي بالمعايير الاجتماعية: فما يجعل المرء أكثر وعياً بتقدمه في السن، بلوغ سن التقاعد أو حصوله على الضمان الاجتماعي، أو بلوغه مكانة المواطن الكبير.
- 2- التفاعل الاجتماعي: حيث يشعر الإنسان ببلوغه مرحلته العمرية، من خلال ما يصدره الآخرين من أفعال وتصرفات، فحين ينهض الجالسون لك أو يفسحون الطريق أمامك، أو يقدمونك عليهم، أو تواجه بكلمة نقد لاذعة لتصرف لا يليق بالسن، فهذه صور من التفاعل الدالة على التقدم في السن.⁽⁵⁸⁾
- 3- التركيب العمري في المجتمع: فإذا كان متوسط الأعمار في مجتمع ما في ازدياد فإن الشخص الذي يعد في مرحلة الشيخوخة ربما لا يكون في عمر أكبر مما عليه الحال في مجتمع متوسط الأعمار فيه أقل.
- 4- الشعور الذاتي: فاعتقاد الإنسان أنه يستطيع أن يتعلم أو أنه في حاجة لأحد تعد مؤشرات في عدم الشعور بالتقدم في السن وتدهور الشيخوخة، فهؤلاء لا يشعرون بالشيخوخة أو التقاعد إلا إذا سقطوا مرضى أو واجهوا مشكلة صعبة في التوافق عند فقدان شريك الحياة.⁽⁵⁹⁾
- 5- صعوبة التوافق مع الأوضاع والقيم والمواقف المتغيرة بفعل عمليات التحديث الحضاري.⁽⁶⁰⁾

وقد أشار (هومانز) إلى تأثير تغيرات العمل وتعارضها مع الأسس التقليدية للمكانة والدور في مجتمع القرية، فقد تبين أن التنظيم الصناعي قد غير أسس المكانة الاجتماعية التقليدية، إذ خضع كبار السن ورؤساء القرى، ممن كانوا يتمتعون بمكانة تقليدية عالية للشباب في هذا التنظيم الجديد، وقد انعكس هذا الخضوع على الأجور المنخفضة التي كانوا يتقاضونها والمراكز المهنية الدنيا التي كانوا يشغلونها في الترتيب الهرمي للمصانع، وقد أحدث هذا الخضوع آثاراً عديدة ليس فقط في تفويض الأبنية التقليدية، بل في انعدام الأمن النفسي خاصة لكبار السن ممن كانوا يحتلون مكانة تقليدية، فقد أصبح من المحتم عليهم

طاعة أوامر أشخاص آخرين يشغلون أدنى السلم الاجتماعي في الترتيب الاجتماعي القديم، كما أصبحت هذه الطاعة أمراً مفروضاً ومعيّاراً للتقييم.⁽⁶¹⁾

كما توصل محمد دعبس إلى أن المسنين في المجتمعات البدوية ما يزالون يمارسون الكثير من أدوارهم، ويتفاعلون مع جميع الطبقات العمرية، في حدود المضامين الثقافية البدوية، ويشاهمهم - إلى حد كبير - بالمسنين في المجتمعات القروية، خاصة الذين يعيشون في أسر ممتدة، ومن يملكون الجاه والثروة، مما جعل نظرة المسن في المجتمع البدوي أكثر تفاهلاً لا يشوبها الخوف والحذر، خاصة وأنه يشعر باحتلاله مكانة كبيرة بين أفراد المجتمع، وأن دوره يصبح أكثر أهمية كلما تقدم به العمر، على عكس المسنين في المجتمع الحضري الذين يعيشون في عزلة بعد تقلص أدوارهم داخل الأسرة وخارجها.⁽⁶²⁾

وعن علاقة تحديد المكانات الاجتماعية والأدوار حسب البناء العمري أو القدرات، يشير (هس وماركسون وستي - 1409هـ/1989م)، إلى أن المكانة الاجتماعية للمسنين نتيجة للتحديث وتحول المجتمعات من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات حديثة مركبة، فقد أصبحت الشيخوخة كلها مشكلة اجتماعية، والتي لم تكن مشكلة في الماضي.⁽⁶³⁾

وعن أسباب إختلاف المكانة الاجتماعية للمسنين بين المجتمعين التقليدي والحديث، يشيرون أيضاً إلى أن ذلك ليس نتيجة لاختلاف الطبيعة الإنسانية لأفراد كل من المجتمعين، بل إن المكانة العالية لكبار السن في المجتمع التقليدي، ترجع إلى قدراتهم على التحكم في الأشياء ذات القيمة لأبنائهم ولجتمعتهم ككل متكامل، وهي القدرة الاقتصادية، ولقاء العائلة والخبرة أو الحكمة، وهذه هي بعينها التي افتقدها كبار السن خلال عمليات التحديث والتطور، حتى أصبح أبناء هذه المجتمعات يشككون في قدرة كبار السن ويتزلزلونهم أدنى مكانة.⁽⁶⁴⁾

وهذا هو ما يجعل من هذه الفئة العمرية - في نظر البعض - معوقاً لبرامج التغيير التي من شأنها تهديد سلطاتهم التقليدية، ويمكننا أن نفرس في ضوء ذلك ما يحدث داخل المجتمعات المتحولة إنمائياً من صراعات بين القديم والجديد، أو ما يطلق عليه صراع الأجيال داخل الأسرة وداخل تنظيمات العمل وداخل تنظيمات المجتمع بوجه عام، مما أسهم في تدهور المكانة الاجتماعية للمسنين في هذه المجتمعات التي تقوم على تقديس العمل، الإنجاز، القوة، الشباب وفقدان العديد من الأدوار الاجتماعية سواء داخل الأسرة أو في المجتمع عامة، وخير مثال على ذلك ما فعلت ثورة التحضر والتصنيع في تغيير معالم المجتمع الجزائري حيث أحدثت نقلة فيه غيرت نتيجتها معالمه الريفية القديمة وتكونت له معالم جديدة مدنية.

وإن كان المجتمع الجزائري الريفي مواكبا مع غط الحياة الأسرية الواسعة النطاق ويأخذ بنظام الأسرة الكبيرة التي تتقارب فيها الأواصر وتشدد فيها العلاقات وتظم في ربوعها جميع الباقين على قيد الحياة من الأمهات والآباء والأجداد والجدات والعمات والأعمام، ويأخذ برأي كبار السن في كل الأمور التي تشغل الحياة العامة في المجتمع داخل المنزل أو خارجه، أو داخل الدائرة القروية أو خارجها أو على صعيد المجتمع ككل، فإنه في المقابل أهم ما يميز معالم المجتمع الحضري هو حجم الأسرة الذي انكمش وإنجاز الكثير من المهام خارج نطاقها واتجاه أعضائها نحو ثقافة تحديد المراكز والأوضاع داخل الأسرة على أساس التحصيل والإنجاز أكثر مما تتحدد على أساس السن، مما أدى إلى تشتت مشاعر أعضائها وتفكك وخلق مشكلة اتجاه كبار السن من أعضائها.

وخير دليل على تفكك أواصر الأسرة الجزائرية هو انتشار ظاهرة دخيلة على مجتمعنا وهي ظاهرة انتشار دور إيواء العجزة والمسنين، وأصبح كل ما سمعناه عن تقاليد الغرب مألوفاً في مجتمعنا لدرجة أن الإهتمام بات الآن متزايد في زيادة مثل هذه المؤسسات، إذ نجد 28 دار موزعة على 23 ولاية و11 هم في طريق الإنجاز*).

وفي دراسة أجرتها في مركزين لرعاية العجزة والمسنين علي مستوى الجزائر العاصمة للتعرف على أسباب تواجد المسنين في مثل هذه المؤسسات أشارت البيانات الإحصائية أنه من بين 81 مسن، 71,60% منهم التحقوا بهذه المراكز. بمحض إرادتهم وصرحوا أن حياتهم الأسرية تحولت إلى جحيم من ذل وإحساس متواصل بأنهم عبئ ثقيل على غيرهم ففضلوا وضع حد لمعانائهم بالتحاقهم بأنفسهم بمركز العجزة وتفاديا للتسكع في الشارع. كما تبين كذلك أن 80,25% من المبحوثين صرحوا أنهم منذ تواجدهم بالمركز لم يزرهم يوما أحد أقاربهم.

ومثل هذه المعطيات تؤكد إتساع الشقة بين جيل الآباء وجيل الأبناء بحيث نجد أن التغير الاجتماعي أحدث تغيرات عميقة على جميع الأصعدة وبالأخص في أنساق القيم، فانتماء جيل الشباب الجزائري وغالبية العظمى من جيل الكبار لمرحلتين تاريخيتين مختلفتين من شأنه التسبب في وجود عدد من الفروق بين ثقافة جيل الأبناء والثقافة التقليدية لجيل الآباء، فنجد أن السياق الاجتماعي لكل جيل مختلف عن الجيل الآخر، إذ أن لكل فترة أبعاد بنائية

(*) معلومات أخذت من وزارة التشغيل والتضامن الوطني سنة 2007.

ووظيفية مغايرة لما تضمنته حركة انتقال المجتمع الجزائري مثلا ما بين فترة الإستعمار وفترة ما بعد الإستقلال.

فهناك فرق ما بين الثقافة المناهضة لآبائنا لسياسة المستعمر وبين ثقافة الجيل الراهن الذي يخوض نظام العولمة والحداثة والتكنولوجيا.

فقيم المبادرة الفردية تدفع بالأبناء إلى البحث عن فرص أكثر راحة واتساع لاحتمالات التقدم المعقدة بمتغيرات تنافسية بحتة، فهم أكثر اهتماما بالمستقبل، بينما يبقى الكبار في نظرهم أسرى تصور ووعي قديم لأن أجدادهم تنتمي إلى الماضي.

إن الشباب نشأ في سياق ثقافي عالمي مكنته وسائل الإتصال الحديثة من الإنفتاح على العالم، فالثقافات والحضارات التي كانت مجرد أفكار وتصورات في عقول جيل الكبار عندما كانوا شبابا أصبحت معروفة اليوم لجيل الشباب يتحكمون فيها ويتفاعلون معها، بينما تركزت ثقافة الآباء حول المنزل والأسرة والمجتمع المحلي الضيق المحدود، لذا نجد اليوم أغلب الشباب يقفون موقفا عدائيا من المسنين لأنهم يشعرون أنهم عالة عليهم ولأنهم في حاجة إلى رعاية ومساعدة صحية مستمرة وأن كل مساعدة يقدمونها لهم إنما هي مضيعة للأموال وكان الأجدر استثمارها فيما يعود بالفائدة لأن الأجيال الحديثة أخذت بالقيم المادية المتعلقة بالفائدة والضرر، فالأشياء التي لا تتأكد فائدتها يجب الإبتعاد عنها.

خاتمة :

مما سبق ذكره لا يسعنا إلا القول أن المسؤولية الملقاة على عاتق الأسرة الغربية والجزائرية بالتحديد في ظل التغيرات العالمية المعاصرة وفي ظل العولمة تحديدا أصبحت مسؤولية مضاعفة فهي مطالبة بتحديد دورها والتكيف مع هذه التغيرات باعتبارها مسؤولة عن صياغة إنسان المستقبل ومجتمع الغد.

والأمل مازال يحدونا في أن تقوم الأسرة بدورها في المحافظة على القيم العربية الأصيلة وأن تنمي في الأبناء الولاء لآبائهم، وثبت في نفوسهم العادات والتقاليد المحمودة سيما وأنها الأكثر تأثيرا في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد حيث يبدأ دورها في التنشئة مبكرا، فهي إن قامت بهذا الدور فستكون بمثابة الصخرة التي ستتخطم عليها كل المحاولات التي تستهدف وجودنا، قيمنا وثقافتنا.

وتبقى الأسرة خير ضمان لسعادة ورفاهية المسنين النفسية والاجتماعية، فعليها بمواصلة الوفاء بدورها التقليدي في الحفاظ على كرامة ومكانة المسنين لأن قضية المسنين ليست قضية

المسن وحده وإنما هي قضية المجتمع، ولأن الإهتمام بكبار السن يعتبر من الأهمية لدرجة أنه يتخذ أحيانا معيارا لتقدم المجتمع أو تأخره، ولأن رقي المجتمع يحدد نوع معاملة كبار السن، فإنه من الضروري إعادة النظر في أوضاع المسنين من أبناء المجتمع في ضوء الحقائق الإحصائية التي تدل على زيادة كبار السن بحكم طول عمر الإنسان كلما تقدمنا في مضمار الحضارة والرقي، وإنه من الضروري كذلك إعطاءها لكبار السن من واجب الحب والعطف والتقدير والتوفير والإحترام والرعاية.

قائمة المراجع :

- 1- البهي فؤاد، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985، ص. 132
- 2- ماجد زيود، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق، عمان، 2006، ص. 11
- 3- الجابري محمد عابد، العولمة والهوية الثقافية، في كتاب "العرب والعولمة"، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص. 304
- 4- العمر معن، قضايا اجتماعية معاصرة، ط1، دار الكتاب الجامعي، العين الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص. 81
- 5- حجازي مصطفى، علم النفس والعولمة، رؤى مستقبلية في التربية والتنمية، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2001، ص. 110
- 6- السرحان محمود، الصراع القيمي لدى الشباب، دار المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 1998، ص. 34
- 7- محمد علي محمد، الشباب والتغير الاجتماعي، ط2، دار النهضة العربية، بيروت 1985، ص. 139
- 8- ماجد زيود، مرجع سبق ذكره، ص. 15
- 9- زايد أحمد، عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، مجلة عالم الفكر، العدد 1، المجلد 32، الكويت، 2003، ص. 7
- 10- عايش حسني، الحداثة وما بعد الحداثة وانعكاساتها على كل من المجتمع والأسرة والمدرسة، مجلة دراسات عربية، العدد 4/3، بيروت، 1997، ص. 76
- 11- بلعزير عبد الإله، العولمة والهوية الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1999، ص. 313
- 12- محمد يسري دعبس، أوضاع المسنين في الثقافات المختلفة، دراسة أنثروبولوجية مقارنة، دار المطبوعات الجديدة، القاهرة، 1991، ص. 21
- 13- السيد فؤاد البهي، الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص. 462
- 14- محمد حمدي عبد الغني، تصنيف القضايا في الأنثروبولوجيا نحو فهم الآثار الاجتماعية للتقاعد من منظور الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار نور للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص. 292
- 15- نفس المرجع، ص. 292
- 16- نفس المرجع، ص. 286
- 17- نفس المرجع، ص. 286، 287
- 18- نفس المرجع، ص. 292
- 19- نفس المرجع، ص. 118
- 20- نفس المرجع، ص. 118
- 21- السيد فؤاد البهي، مرجع سبق ذكره، ص. 462

- 22- علاء الدين البياتي، البناء الاجتماعي والتغير في المجتمع الريفي، دراسة أنثروبولوجية مقارنة، دار المطبوعات الحديثة، القاهرة، 1991، ص. 21.
- 23- نفس المرجع، ص. 30.
- 24- نفس المرجع، ص. 31.
- 25- محمد عبده محجوب، أنثروبولوجيا المجتمعات البدوية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988، ص. 190.
- 26- نفس المرجع، ص. 191.
- 27- نفس المرجع، ص. 203.
- 28- يوسف ميخائيل أسعد، رعاية الشيخوخة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000، ص. 99.
- 29- سيد سلامة إبراهيم، رعاية المسنين، الجزء الثاني، المكتب العالمي للكمبيوتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص. 54.
- 30- محمد يسري دعبس، مرجع سبق ذكره، ص. 46، 47.
- 31- نفس المرجع، ص. 47.
- 32- سيد سلامة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص. 54.
- 33- Boutefnouchet MOSTAPHA, Famille Algérienne évolution et caractéristiques, SNED, Alger, 1982, p33.
- 34- فتوح مدحت محمد، تنظيم مجتمع المسنين، المطبعة التجارية الحديثة، القاهرة، 1992، ص. 62.
- 35- نفس المرجع، ص. 62.
- 36- محمد يسري دعبس، مرجع سبق ذكره، ص. 49.
- 37- نفس المرجع، ص. 49.
- 38- محمد سيد فهمي، نورهان منير حسن فهمي، الرعاية الاجتماعية للمسنين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص. 77.
- 39- نفس المرجع، ص. 77.
- 40- نفس المرجع، ص. 77.
- 41- نفس المرجع، ص. 78.
- 42- محمد عبده محجوب، الأنثروبولوجيا ومشكلات التحضر، دراسة حقلية في المجتمع المصري، الكتاب الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1981، ص. 119.
- 43- نفس المرجع، ص. 120.
- 44- نفس المرجع، ص. 122.

- 45- محمد عبد المنعم نور، التقدم في السن، الشيخوخة من منظور إجتماعي، ط1، دار القلم، الكويت، 1990، ص.61
- 46- نفس المرجع، ص.62
- 47- نفس المرجع، ص.62
- 48- نفس المرجع، ص.63
- 49- محمد عبده محجوب، مرجع سبق ذكره، ص.126
- 50- السيد فؤاد البهي، مرجع سبق ذكره، ص.422
- 51- مصطفى فهمي، التكيف النفسي، مكتبة مصر، القاهرة، 1987، ص.296
- 52- فتاوي هدى محمد، سيكولوجية المسنين، مركز التنمية البشرية والمعلومات، القاهرة، 1990، ص.85
- 53- أغا كمال الدين المعطي، مشكلات التقدم في السن، دراسة اجتماعية نفسية، دار القلم، الكويت، 1984، ص.171
- 54- منصور طلعت، دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين، مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد15، العدد الأول القاهرة، 1987، ص.52
- 55- عبد العزيز الغريب، المكانة الإجتماعية للمسنين في ضوء التغيرات الحضرية، سلسلة الرسائل الجامعية، الرياض، 2005، ص.134
- 56- نفس المرجع، ص.135
- 57- آمال صادق، فؤاد أبو الخطب، نمو الإنسان من مرحلة الجنين إلى مرحلة المسنين، المكتبة الأنجلو-مصرية، القاهرة، 1990، ص.179
- 58- نفس المرجع، ص.180
- 59- نفس المرجع، ص.180
- 60- نفس المرجع، ص.180
- 61- محمد عبده محجوب، مرجع سبق بسكره، ص.115
- 62- محمد يسري دعبس، مرجع سبق ذكره، ص.43
- 63- محمد عبده محجوب، مرجع سبق ذكره، ص.117
- 64- نفس المرجع، ص.117.